مقاربة منهجية لدراسة علاقات المدينة بالريف:
حالة مدينة الرباط

عبد الفتاح حروش
أستاذ تعليم الثانوي التأهيلي وطالب باحث بسلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس بالرباط
مختبر تدبير البيئة والتنمية المستدامة
المغرب

الملخص:

شهدت دراسة التفاعلات الحضرية–الريفية طفرة نوعية في الفكر الجغرافي منذ مطلع القرن العشرين، مدفوعة ببروز نظريات الاقتصاد المجالي. وقد أفضى هذا التطور إلى تحول جوهري في المقاربات المنهجية، حيث انتقل التركيز من دراسة الظاهرة الحضرية في أبعادها السوسيواقتصادية والديموغرافية الصرفة، إلى استكشاف 'المجال الضاحوي' كحلقة وصل انتقالية. هذا المجال، الذي يمثل التماس المكاني بين الريف والمدينة، يعيش تحولات بنيوية عميقة في وظائفه ومكوناته السوسيومجالية نتيجة التأثيرات الديناميكية للمراكز الحضرية. وانطلاقاً من هذا المنظور، يسعى هذا المقال إلى تحليل آليات تنظيم المجال عبر دراسة العلاقة التفاعلية بين مدينة الرباط وظهيرها الريفي، مبرزاً الدور القيادي للمدينة في تشكيل وتوجيه الفضاءات المحيطة بها.

A Methodological Approach to Studying Urban–Rural Relations:
The Case of Rabat

Abstract:

Indeed, there has been a paradigm shift in qualitative terms in the way that the issue of interaction between the urban and the rural is viewed within geography. The development has been driven by the emergence of various forms of spatial economic theories, which have brought about an important change in methodologies, changing emphasis from socio-economic and demographic considerations in the study of urban phenomena to consideration of the "peri-urban interface" as a transition mechanism. It is at this interface, as a product of the physical interaction between the rural and the urban, where one observes significant changes in function and socio-spatial elements resulting from the influence of urban areas. From this standpoint, this paper attempts to examine issues of spatial organization through the interactive relations between the urban area of Rabat and its rural hinterland.

مقدمة

تتبوأ إشكالية التفاعلات الحضرية–الريفية مكانة مركزية ضمن اهتمامات الجغرافيا الحضرية المعاصرة، باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود السوسيو–اقتصادية؛ إذ لم تعد حكراً على المنظومات الصناعية، بل امتدت لتشمل الدول النامية التي شهدت منذ منتصف القرن العشرين طفرة ديموغرافية متسارعة وتوسعاً عمرانياً اتسم بالعشوائية تحت وطأة تيارات الهجرة القروية الكثيفة. ومع تعميم ظاهرة التمدين في المجتمعات المعاصرة، تظل وتيرة هذه العملية وانعكاساتها المجالية متباينة، تبعاً لنجاعة السياسات الحضرية المعتمدة وآليات الضبط المنهجي المتبعة في تدبير المجال.

وفي هذا السياق، تتوخى هذه الدراسة تقديم مقاربة منهجية لتشخيص وتحليل الدور السوسيو–مجالي الذي تضطلع به مدينة الرباط كقطب إشعاعي في تنظيم ظهيرها الجهوي، سعياً نحو بلورة تنمية جهوية مندمجة (اقتصادياً، اجتماعياً، وثقافياً). كما يهدف المقال إلى رصد التحولات البنيوية في العلاقة التفاعلية بين المركز الحضري ومحيطه الريفي، وهي الدينامية الكفيلة برفع معدلات الإنتاجية وتقليص الفجوات الطبقية والمجالية، انسجاماً مع توجهات سياسة إعداد التراب الوطني الرامية إلى تعزيز القطبية الحضرية في تأطير المجالات الإقليمية .بيد أن هذا الاستقطاب الذي تمارسه مدينة الرباط –بصفتها مركزاً إدارياً وخدماتياً واقتصادياً– يصطدم بتباينات في الفعالية والتأثير؛ حيث يلاحظ عدم تكافؤ في استفادة الجماعات الترابية المجاورة، لا سيما تلك التي تعاني من العزلة الجغرافية أو الهشاشة البنيوية، مما يطرح تساؤلات حول عدالة التوزيع المجالي لثمار التنمية.

إن تحليل هذه الأدوار الوظيفية وضبط تمظهراتها المجالية يتيح استشراف المكانة الاستراتيجية لمدينة الرباط في تنظيم فضاءاتها الإقليمية والجهوية؛ فهي لا تقتصر على كونها أداة لنشر الديناميات التنموية وتنظيم المجال فحسب، بل تبرز كقطب سيادي لصنع القرار الإداري والسياسي، القادر على هندسة مبادرات تنموية مندمجة. وتتأسس هذه المبادرات على مقاربة تشاركية تجمع بين مختلف الفاعلين السوسيو–مجاليين، من اقتصاديين وجغرافيين وخبراء في التخطيط الحضري وصناع القرار السياسي، بهدف تذليل العقبات البنيوية القائمة.

وفي هذا الصدد، يرمي التوجه نحو اعتماد نموذج تنموي جديد إلى تثمين الموارد وتعبئة المؤهلات المحلية، عبر إدماج كافة المتدخلين –من سلطات عمومية، وقطاع خاص، ومنظمات المجتمع المدني– في بلورة وتنزيل رؤية تنموية شمولية. بيد أن تفعيل هذه المسارات يواجه تحديات سوسيو–مجالية معقدة، ترتبط أساساً بطبيعة الروابط البينية المتشابكة بين المركز الحضري وظهيره الريفي، سواء اتسمت هذه العلاقات بالتكامل الوظيفي أو بالتنافر المجالي. ومن ثم، فإن استيعاب التحولات العميقة في هذه الثنائية (مدينة–ريف) يعد شرطاً أساسياً لتحقيق طفرة تنموية مستدامة، تفضي تدريجياً إلى رفع مؤشرات النمو وتقليص حدة الهشاشة والفقر في المجالين معا.

1– الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة العلاقات الحضرية الريفية وكيفية تنظيم المجال

إن تطور الفكر الجغرافي وظهور نظريات الاقتصاد المجالي، أصبحت المدينة في علاقتها بمحيطها تحظى باهتمام الجغرافيين، حيث تلعب دورا كبيرا في هذه العلاقات وفي تنظيم المجال المحلي والجهوي بشكل عام. وهذا ما أكده فون ثونن von Thünen حينما حاول أن يبين المنطلق الذي يتحكم في توزيع المزروعات انطلاقا من المدينة التي تشكل السوق الوحيدة بالنسبة إلى المنتجين، مشيرا إلى أن العناصر التي تتحكم في توزيع المزروعات في المجال المحيط بالمدينة هي المسافة التي تفصل المنتج عن السوق، وتكاليف نقل المنتوج، ثم هامش الربح الذي يتقلص بالتناسب مع المسافة.

بعد ذلك ظهرت نظرية الأماكن المركزية لصاحبها والتر كريستالير Walter Christaller ، التي أحدثت ثورة في الدراسات الجغرافية، باعتبار أن المدن تتخذ وضعية مركزية في هذه الدراسات وأصبحت تقيم علاقات جد مهمة مع مجالها الجهوي، وقد سلط كريستالير الضوء على دور أنشطة القطاع الثالث في العلاقات الحضرية الريفية وفي تنظيم المجال بشكل عام. وفي الوقت الحالي أصبحت

الإشكالية واضحة حيث هناك مجموعة من الدراسات اهتمت بدراسة العلاقات الحضرية الريفية منها دراسة ميشال روشفرت Michel Rochefort[1] حول أنشطة القطاع الثالث ودرها في تنظيم المجال.

أما في المغرب ، فقد بدأ الاهتمام بهذا النوع من الدراسات (العلاقات الحضرية الريفية) مع بداية الثمانينات. ومن بين هذه الدراسات نشير إلى ودراسة souafi,M(1982[2]) ثم محمد بالفقيه وعبد اللطيف فضل الله(1984)[3]، بالإضافة إلى بعض الدراسات الحديثة مثل عبد الوهاب صدق(2019)[4]، وهكذا، فإن دراسة العلاقات الحضرية الريفية تركز على ثلاثة عناصر هي: المدينة–المركز، التيارات، ونطاق النفوذ.

تعتبر المدينة كمجال مستقطب للخدمات سواء النادرة، العادية، القيادية أو الخدماتية. وهذه الخدمات تجعلها تلعب دورا كبيرا في تنظيم مجالها الإقليمي والجهوي، وذلك بالنظر إلى علاقاتها بالأرياف المحيطة بها على مستوى مقياس أول، ثم علاقتها بالأقطاب الحضرية الأخرى المجاورة ومع بعض العواصم الجهوية والوطنية في أطار وظيفتها القيادة كونها عاصمة المملكة المغربية على مستوى مقياس ثاني.

1.1 مركز المدينة: يعرف بالمكان الذي توجد فيه الخدمات، وهنا تتم الدراسة عند مستويين:

المستوى الأول: نقوم بدراسة القاعدة المجالية لكل خدمة. وفي هذه الحالة نصطدم بتشتت كبير للأنشطة، لكن عند المستوى الثاني نهتم بتجميع الأنشطة داخل نقط مجالية متميزة ليس باعتبار مفهوم المركز كخدمة لها علاقة بالمستعملين، بل تجميع الخدمات مقابل تشتت المستعملين. وهكذا، فإن المنهجية تظل بسيطة جدا، فبعد وضع نمذجة للمراكز بما تحتوي عليه من خدمات نقوم بدراسة تموقع مختلف أنواع المراكز[5]

إن مركز المدينة أو مركز الأعمال يعبر عن القوة الحضرية والقلب النابض للمدينة، نظرا لأهمية وأنواع النشطة المركزية فيه، فهو يمثل الوجه الحضري للمدينة وتتمركز فيه السلطات السياسية، والأنشطة القيادية.

حسب تعريف بيجو كارنير Beaujeu-Garnier، فمركز الأعمال هو" منطقة تواجد القدرة الشرائية الدائمة والقوية في المجال التجاري، يتميز بهيمنة المعاملات المالية، التجارية بالمقارنة مع تحويل البضائع، فهو منطقة انتشار لجميع أنشطة القطاع الثالث النادرة، وفي الأخير هو منطقة تراكم التي تنتهي مع احتلال المجال الحضري". وحدد كارنير Beaujeu-Garnierمجموعة من الشروط التي يجب توفرها في مركز الأعمال: ندرة النشطة العادية، تكدس المكاتب، تقلص الوظيفة السكنية، مقاولات ذات طابع عالمي، تكثف المقرات الاجتماعية للشركات الكبرى، االسومة الكرائية وحجم الضرائب المحلات التجارية تكون جد مرتفعة، تعدد المقرات التجارية الخارجية، وكالات اشهارية، النوادي.

---

[1]Michel Rochefort: Géographe et urbaniste. Agrégé (1951), docteur en géographie (Strabourg, 1958). Maître de conférences à l'Université de Strasbourg (en 1958). Professeur à l'Université de Paris (à partir de 1964), puis à l'Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne (à partir de 1971). Professeur émérite Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne (en 2000). Président du Conseil d'administration de l'Institut français d'urbanisme (en 2001)

[2] **SOUAFI Mohamed (1982)** : Analyse Régionale et Aménagement du Territoire, Thèse de Doctorat à (Paris-Sorbonne) ; lauréat du cycle de l'Institut des Hautes Études en Aménagement et Développement des Territoires (IHEDAT-Datar-France).

[3] بالفقيه محمد وفضل الله عبد اللطيف (1984): ميكانزمات وحجم التطور الحضري بالمغرب: حالة التجمع الحضري الرباط–سلا، مطبعة المعارف الرباط.

[4] صديق عبد الوهاب (2019): تمدين الأحواز وانعكاساته السوسيو مجالية بالدار البيضاء: حالة مدينة الرحمة والنسيم، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني–الدارالبيضاء.

[5] Beaujeu Garnier, Chabot. G, (1963) : Traité de géographie Urbain, Ed Masson, Paris p54

وخلاصة القول فإن المركزية الحضرية بشكل عام هي فكرة متعددة الاشكال فهي تبين من جهة تخصصات أكثر أو أقل تميز استعمال المجال، العمارات ووجود التيارات المترددة، تساهم في تنشيط الحياة العامة فعبر التاريخ الحضري لم تتوقف مراكز المدن عن تنظيم المجال نظرا لتعدد وظائفها.

وبالتالي يمكن تعريف مركز المدينة بأنه عقدة، وملتقى المحاور الكبرى، ومنطقة تجمع أكبر النشاطات الحضرية والتي بها البنايات الإدارية، البنوك، المؤسسات التجارية الكبرى، احتياجات الحياة العامة والثقافية والدينية[6].

كما يمكن تعريف مركز مدينة الرباط كمكان التقاء وتقارب، وتارة أخرى كمكان للجذب والنزوح، ويتخصص مركز المدينة بعدة عناصر معينة موجودة فيه، وبالتالي فمركز المدينة هو مكان للسكن أي تحدث فيه مختلف النشاطات الثقافية، الاقتصادية، السياسية الاجتماعية[7].

وتقوم منهجية تحديد المركز على مجموعة من المعايير الاقتصادية والسكانية والمجالية لكل منطقة، التي تضمن وتلبي حاجيات السكان سواء المناطق التي تحيط به او التابعة له، فالمركز هو القلب النابض للمدينة، وانطلاقا من هذه المعطيات سنحاول تحديد مركز مدينة الرباط بالاعتماد على مجموعة المتمثلة في التنوع الكبير لوظائفه وعلى قيمة وريع الموقع وعلى نوع العمران السائد أي ما يعرف بالتوسع العمومي بسبب تكثيف استعمال الأرض، والمركز ومؤخرا أصبح يلعب دور الجذب بحيث تستقر به الإدارات، الشركات الخاصة أو الإدارات العمومية، والطلب على أنشطة القطاع الثالث.

وبالتالي فإن المدينة منتوج اجتماعي مكون من قيمتين مختلفتين: الأولى قيمة الاستعمال القصوى للمساحات من طرف عدد من الخدمات، والثانية القيمة القصوى للتغيير في الرمزية مرفقة بمجموعة من الأدوار.

ومن خلال هذه المعايير وحسب منهجية كارنير Beaujeu-Garnier، يمكن تحديد مركز مدينة الرباط كالتالي:

يقع مركز مدينة الرباط في الشمال الغربي من الكتلة الحضرية الكبرى للمدينة؛ يحده من الشمال المدينة العتيقة " القصبة الأوداية" ومن الشرق حي حسان، ومن الجنوب الحي الإداري، مما يجعله نقطة التقاء استراتيجية تجمع بين عبق التاريخ وسلطة الإدارة وديناميكية الاقتصاد.

2.1– التيارات: بين الهامش والمراكز هناك مجموعة من التيارات تترجم بواسطة وسائل النقل، التي تعمل على تنظيم المجال. ويمكن تلخيصها من تيارات " السكان" وتيارات البضائع وتيارات الأموال...

3.1– نطاق النفوذ: يعبر نطاق النفوذ بشكل عام " على امتداد المجال الذي تمارس فيه الأنشطة الاقتصادية، التي يمكن أن تكون نتيجة لتدخل فردي أو جماعي. وهي الدليل على الحركات التي تترجمها تيارات السلع والأشخاص..."[8]. وهكذا يبقى مفهوم نطاق النفوذ مفهوما يصعب تحديده بدقة لسببين، هما:

السبب الأول؛ يكمن في أن مفهوم المركز داخل المجال يعتبر كتجمع للخدمات، التي من الصعب أن نجد نفس نطاق النفوذ لكل خدمة. لذلك، تظل دائرة أو نطاق النفوذ هو شيء مجرد بالنسبة لتنظيم المجال، ما دامت تتكون تبعا لتجميع نطاقات النفوذ رغم أنها لا تتقاطع بطريقة مضبوطة. وهنا يطرح مشكل وضع حدود نطاق الدائرة المنظمة من طرف المركز الذي يضطلع بتأطير الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك نلاحظ أن نطاق نفوذ خدمة معينة يختلف عن نطاق نفوذ خدمة أخرى، حيث قد يظهر المستوى الأول نوع من

[6] Beaujeu Garnier J. (1972) : Comparaison des centres des villes aux USA et Europe Ed p669.

[7] BAZINA- A-R (2004) : Le renouvellement urbain dans les centres anciens. Paris ; p 33.

[8] Souafi.M (1982) : contribution à l'étude de l'organisation urbaine du Gharb Maroc, Mémoire pur l'obtention de diplôme des études supérieures En aménagement et urbanisme université paris 1 panthéon sorbonne.p250

التضارب، بل تفاوتات داخل نفس الخدمة. لذلك يعتمد الدارسون غالبا على تحديد نطاقات نفوذ متجانسة تتقاطع فيها نطاقات النفوذ التابعة لمختلف أصناف الخدمات.

السبب الثاني، يتجلى في عدم وضوح هذه الحدود بسبب الطابع الشكلي للحدود. فحتى إذا فهمنا نطاق نفوذ مركز ما، فإن هذا يعني من وجهة نظر تنظيم المجال أن نطاقات تتوقف عند ذلك الخط، كما أنه لا يعني أن المجال متجانس على مستوى أهمية الدور الذي يلعبه المركز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لذلك المجال، قد يمكن ان نجد نفوذا جزئيا فقط في أماكن لا يلجئ فيها السكان للمراكز إلا في بعض الحالات، قد توجد بالقرب من تأثيرات قوية لمركز آخر تؤدي إلى ظهور علاقات قوية لذلك المركز.

لكل هذه الاعتبارات يظل المفهوم الأكثر شمولية هو كثافة تأثير المركز داخل نطاق نفوذه، وكذا التفاوتات في ذلك التأثير. هذا ويمكن أن نجد نطاقات تابعة للمركز وهي نطاقات تستمد تجانسها من ارتباطها الشامل بذلك المركز ونطاقات أخرى لا ترتبط به إلا بعلاقات مؤقتة[9].

4.1– الشبكة الحضرية: هي عبارة عن منظومة حضرية إقليمية مكونة من مجموعة من المدن المتراتبة التي تربط فيما بينها وبين المنطقة الريفية المحيطة وباقي المدن خارج الإقليم علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية. وتتكون الشبكة الحضرية من القطب الجهوي الذي ترتبط به مجموعة من المدن المتوسطة والصغرى، غالبا ما يخضع بدوره للعاصمة او لمدينة أخرى تحتكر اتخاذ القرارات التي تهم مجموع التراب الوطني.

2– المنهجية المتبعة في دراسة العلاقات الحضرية الريفية

تطلب دراسة إشكالية العلاقات الحضرية الريفية بمدينة الرباط توضيح الجيد للمنهجية المتبعة لمقاربة الموضوع بشكل علمي تبعا لطبيعة الدراسة التي نسعى إليها، وكذلك مختلف العناصر التي نشملها بالدراسة والتحليل وبما أن الظاهرة الجغرافية تتطور في الزمان، فإن المنهاج التاريخي كان هو السبيل إلى تتبع هذه الظاهرة وتطورها مجاليا وزمانيا.

كما اعتمدنا أيضا على المنهاج الاستنباطي الذي يجسد عملية الانتقال من الكل إلى الجزء ثم المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الأحداث القابلة للملاحظة فنبدأ من الأشياء الخاصة لاستنتاج ما هو عام بالإضافة إلى المناهج الكلاسيكية المعروفة كالمنهج الوصفي.

كما اعتمدنا في معالجتنا للموضوع كذلك على مجموعة من المقاربات، لما أصبح لها من أهمية علمية سواء المقاربة النسقية التي تعتبر كإطار للتفكير والتي تعتمد على التحليل البنيوي الذي يدمج كل العناصر المكونة للمجال، وكذلك التحليل الوظيفي الذي يأخذ بعين الاعتبار تحليل كل عنصر في علاقته مع العناصر الأخرى، بالإضافة إلى اعتمادنا على المقاربة التشاركية دون أن ننسى مقاربة النوع.

ولكي يكون للبحث الجغرافي مصداقية يجب ان يرتبط بالميدان لأن هذا الأخير يعتبر المختبر للباحث الجغرافي، وفي نفس السياق، اقتضت منا المنهجية العلمية تقصي الحقائق ميدانيا بكامل الدقة باعتبار العمل الميداني سيضعنا في قلب الظاهرة، وبالتالي يعطي للعمل الجغرافي مصداقية ويحدد قيمته العلمية. ويقوم العمل الميداني على أسس متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ **استمارة خاصة بالأنشطة التجارية:** لمقاربة الوظيفة التجارية لمدينة الرباط قمنا بجرد الأنشطة التجارية داخل المدينة ثم بعد ذلك دراسة هذه الأنشطة حيث تم التمييز بين تجارة المواد الغذائية وتجارة المواد الفلاحية (الخضر) وشملت الاستمارة 20 من أكبر المحلات التجارية بمدينة الرباط من أجل الوقوف على عملية الجمع والتوزيع بحيث تقوم المدينة بتوزيع المواد الحضرية وشكلت العينة المدروسة 47% من مجموع المحلات الموجودة، وجمع المواد الفلاحية إما بطريقة مباشرة عن طريق الأسواق الأسبوعية أو غير مباشرة عن طريق تجار الجملة وشكلة العينة المدروسة 84% من مجموع المحلات المدروسة.

[9] Rochefort.M (1976) : op, Cité p54.56.

جدول رقم(1): استمارة خاصة بتجار الجملة(المواد الغذائية).

العدد	32
العينة المدروسة	20
النسبة المئوية	47

الصدر : البحث الميداني 2025

❖ **استمارة خاصة بالنشطة الخدماتية الخاصة والعامة:** قسمناها إلى خدمات عمومية وهي ثلاث: خدمات تعليمية، خدمات صحية، خدمات إدارية. ثم الخدمات الخاصة وقمنا بالاعتماد على الخدمات الصحية الخاصة، الخدمات البنكية خصوصا خدمات تمويل العقار، وذلك من أجل تحديد إشعاع الخدمات داخل مجال الدراسة.

3-مدينة الرباط الاشعاع التجاري والخدماتي

1.3- اشعاع تجارة المواد الغذائية

لدراسة اشعاع مدينة الرباط ورصد وظيفة توزيعها التجاري، اعتمدنا على دراسة اشعاع المواد الغذائية، بحيث أن دراسة عملية التوزيع بواسطة المحلات التجارية الكبرى في مدينة الرباط (تجارة الجملة) له أهمية بالغة في دراسة العلاقات الحضرية الريفية داخل إقليم نفوذ المدينة وذلك من خلال ما يرسمه هذا النوع من التجارة من تيارات بين مركز المدينة وباقي المراكز القروية بإقليم نفوذ المدينة.

يختلف عدد الزبناء من التجار الصغار المترددين على 31 من المحلات التجارية الكبرى للمواد الغذائية-التي شملتهم الاستمارة- من مركز قروي إلى أخرى حسب قرب المركز القروي من مركز المدينة وحسب عدد سكان الجماعة الترابية القروية، ذلك أن جماعات صباح و جماعة سيدي يحيى زعير وسيدي علال البحرواي وعامر وآيت مالك هن من يتصدرن قائمة زبناء تجارة المواد الغذائية بالرباط بنسبة تتراوح ما بين 21و32 تاجر صغير، تليها في المرتبة الثانية جماعات؛ تيفلت،آيت بالقاسم، مولاي ادريس غبال،المعازيز، الرماني بنسبة ما بين 15 و20 زبون، أما المرتبة الثالثة فتحتلها الجماعات الترابية؛ الخميسات، أيت أريبل، مرشوش، تداس، سيدي عبد الرزاق،أيت يدين بنسبة تتراوح ما بين 2 و10 زبون وفي المرتبة الرابعة نجد الجماعات الترابية؛ المصافيفف، آيت ميمون، بوقشمير، الزحيلكة، بنسبة ما بين 2 و10 زبون وفي المرتبة الأخيرة الجماعة الترابية الغوالم بنسبة لا تتجاوز زبون واحد (الخريطة 1).

الخريطة (1): اشعاع التجارة داخل مجال النفوذ الترابي لمدينة الرباط

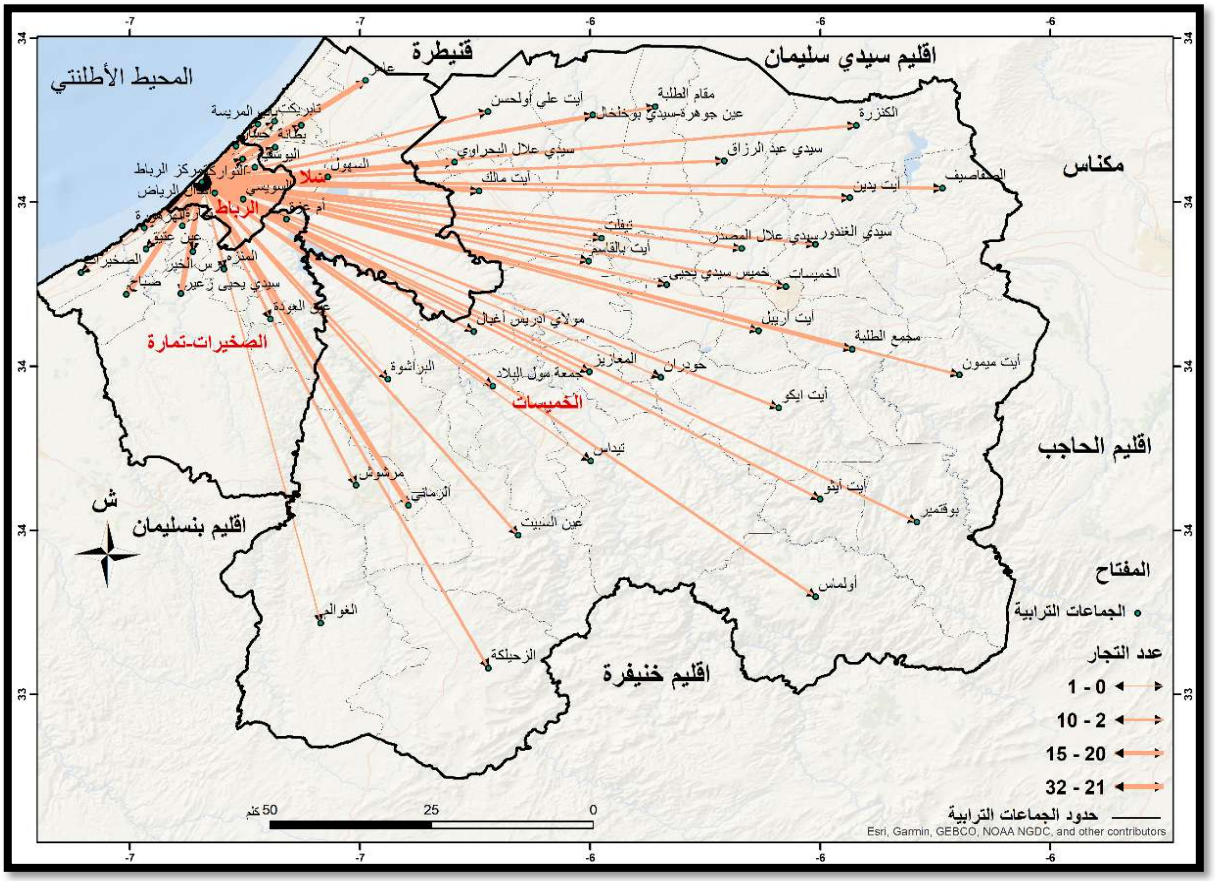

المصدر: التقسيم الإداري للمغرب 2024، وفق بحث ميداني، انجاز: عبد الفتاح حروش

وتجدر الإشارة هنا حسب تصريح بعض أرباب محلات الجملة أنهم يزودون زبنائهم في بعض المناطق القروية بشكل أسبوعي أو شهري حسب الطلب.

أما فيما يخص الخدمات المقدمة للزبناء، فتتمثل في خدمة النقل بعد البيع فقط في بعض الجماعات الترابية، مع تسهيلات في الدفع للزبناء الرسميين، وحسب الفئات المستجوبة تبقى فترة الازدهار هي الصيف والأعياد الدينية.

2.3- مدينة الرباط مركز جدب قيادي وخدماتي قوي

يسهم القطاع الثالث بشكل كبير في هيكلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل المدينة، حيث يقدم خدمات متنوعة للسكان، سواء كانت خدمات عامة أو خاصة .وبذلك يضطلع بدور محوري في تنظيم المجال الحضري عبر إنشاء روابط بين المراكز التي تقدم هذه الخدمات والمناطق التي يتواجد فيها مستخدموها أو المستفيدون منها .هذا الدور يدعم تنظيم المجال العمراني من خلال التركيز على

المراكز التي تستضيف أو تنسق هذه الخدمات[10]. كما أن تصنيف الخدمات إلى عامة وخاصة له دور كبير يسهم في فهم الفرق بين الخدمتين بسبب أنماطها المختلفة وكذا أنماط توزيعها التي تؤثر في القرارات المكانية[11].

أ. إشعاع الخدمات العمومية: الخدمات التعليمية

تُعتبر خدمة التعليم من الركائز الأساسية التي تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .لهذا السبب، يعتمد تخطيط هذه الخدمة على معايير تستند إلى قياس الاحتياجات المستقبلية لها .وفي سياق دراسة انتشار الخدمات التعليمية بمدينة الرباط، ركزنا على تتبع الأصول الجغرافية للطلاب الذين يدرسون بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (ملحقة العرفان) خلال عام 2026، معتمدين في ذلك على البيانات المتوفرة لدى مصلحة الشؤون الطلابية.

خريطة (2): اشعاع الخدمات التعليمية بمجال النفوذ الترابي لمدينة الرباط

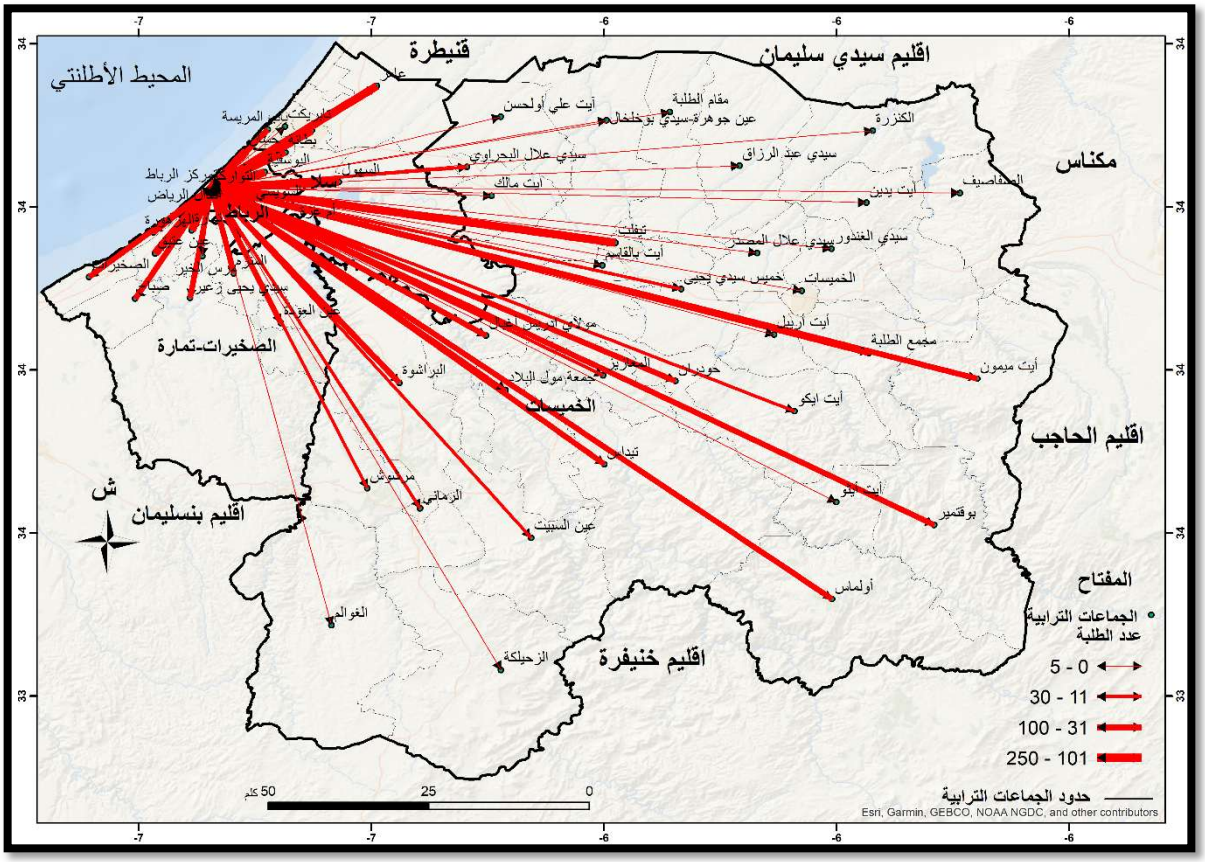

المصدر: التقسيم الإداري للمغرب 2024، وفق بحث ميداني، انجاز: عبد الفتاح حروش

تُبرز الخريطة رقم (2) التفاوت في توفر الخدمات التعليمية عبر مختلف الجماعات الترابية، خاصةً القروية منها، الواقعة ضمن نطاق النفوذ الترابي لمدينة الرباط .يتضح أن الجماعات القروية الأقرب إلى المدينة تشهد استقطابًا كبيرًا للطلبة، حيث يتراوح عددهم بين 101 و250 طالبًا .من بين هذه الجماعات :صباح، سيدي يحي زعير، عين العودة، العيايدة، السهول، تمارة، الصخيرات.

وفي المقابل، توجد جماعات أخرى ذات نسبة إقبال متوسطة على الخدمات التعليمية، حيث يتراوح عدد الطلبة بين 31 و100 طالب، مثل سيدي يحي الغرب، تيداس، حوردان، والهرهورة .أما الجماعات ضعيفة الإقبال، التي يتراوح عدد الطلاب بها بين 11 و30 طالبًا،

[10] Rochefort. M (1976) : les activités Tertiaires, leur rôle dans l'organisation de l'espace tome1. Formes de relation entre activités tertiaires et organisation de L'espace. Centre de documentation universitaire et Société d'édition d'enseignement Supérieur Paris 19.

[11] Merenne Schoumaker B. (1996) : La location des services Nathon paris p 43

فتشمل أيت أيكو، المعازيز، الرماني، وخميس سيدي يحيى .وأخيرًا، هناك الجماعات الترابية البعيدة عن المركز والتي تمثل مناطق ذات استقطاب ضعيف للغاية (أقل من خمسة طلبة)، مثل أيت ميمون، الزحيلكة، سيدي الغندور، الخميسات، سيدي علال المصدر، وأيت بالقاسم.

إن إشعاع الخدمات التعليمية داخل مجال النفوذ الترابي للرباط يعد أمرًا بالغ الأهمية، لكنه يتفاوت بشكل كبير بناءً على المسافة التي تفصل الجماعة القروية عن المدينة .الجدير بالذكر أن بعض الجماعات القروية البعيدة عن الرباط والقريبة من مدينة القنيطرة تعتمد بشكل أكبر على الخدمات التعليمية المتوفرة هناك، مثل الكلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجامعة ابن طفيل .ومن بين هذه الجماعات نجد أيت علي ألحسن، عين جوهرة-بوخلخال، سيدي عبد الرزاق.

خريطة (3): إشعاع الخدمات الصحية بمجال النفوذ الترابي لمدينة الرباط.

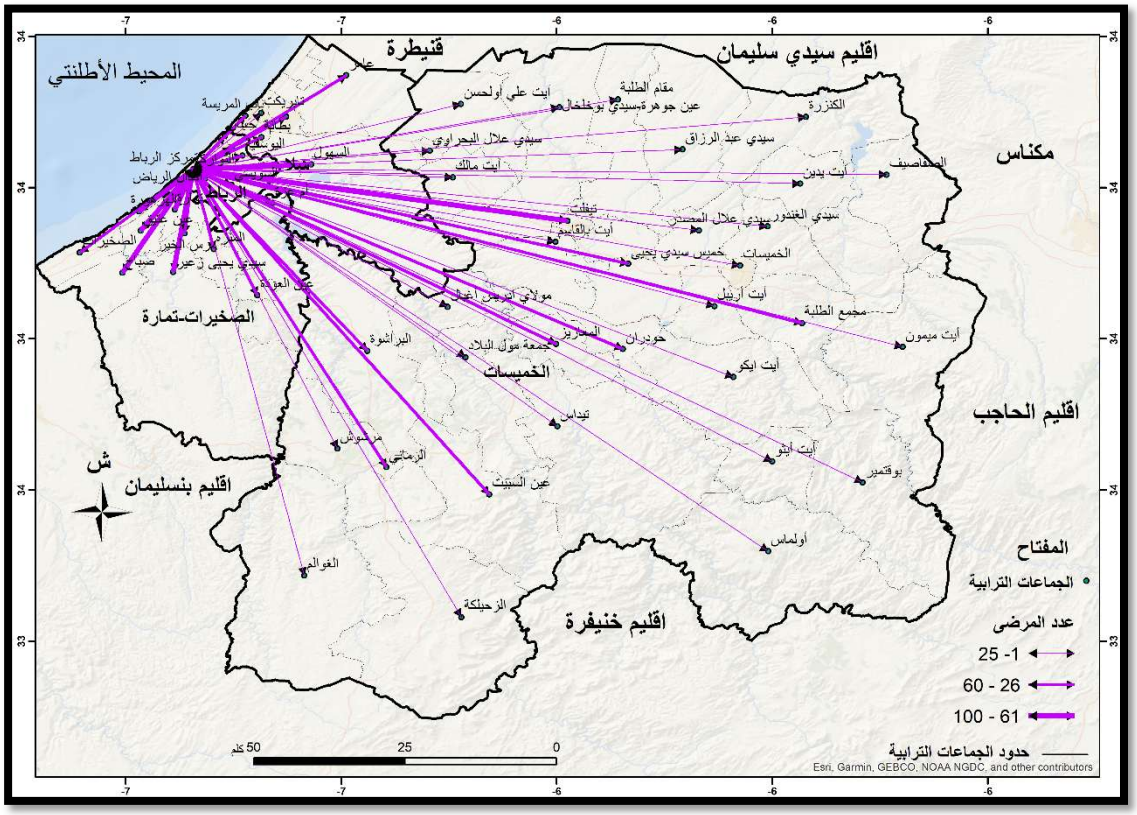

المصدر: التقسيم الإداري للمغرب 2024، وفق بحث ميداني، انجاز: عبد الفتاح حروش

تعكس الخريطة مدى انتشار الخدمات الصحية الخاصة وتفاوت الإقبال عليها باختلاف الجماعات القروية التابعة للنطاق الترابي لمدينة الرباط .يستنتج من المعطيات أن الجماعات القروية الأقرب إلى المدينة تكون أكثر استقطابًا للمرضى، حيث يتراوح عدد المرضى الذين يتم إرسالهم منها بين 61 و100 مريض .ومن بين هذه الجماعات نذكر سيدي يحيى زعير، السهول،الصخيرات،البراشوة،عامر... مع ذلك، تظهر حالة استثنائية في جماعة أيت ميمون، التي بالرغم من بعدها الجغرافي عن مدينة الرباط، ترسل عددًا كبيرًا من المرضى نحو المركز . أما المناطق ذات الإرسال المتوسط فتشمل جماعات مثل أم عزة، البراشوة، مجمع الطلبة، المعازيز، عين السبيت، الرماني، خميس سيدي يحيى، والتي يتراوح عدد المرضى منها بين 26 و60 مريضًا .في المقابل، هناك جماعات قروية تسجل معدلات إرسال ضعيفة، إذ يفضل سكانها التوجه إلى عيادات أو مراكز صحية أخرى أقرب تابعة لأقاليم وعمالات مجاورة .ومن بين هذه الجماعات نجد العيايدة، بوقتمير، أولماس، أيت إيكو، الزحيلكة، سيدي الغندور، الصفاصيف، حيث لا يتجاوز عدد المرضى الذين يتم إرسالهم منها 25مريضًا .بذلك يُلاحظ أن إشعاع الخدمات الصحية الخاصة ضمن نطاق مدينة الرباط يظل محدودًا وغير شامل لجميع الجماعات القروية .يُعزى هذا الوضع

إلى انخفاض الإقبال عليها من قبل الساكنة القروية بسبب ضعف القدرة الشرائية وارتفاع تكلفة العلاج .وهو ما يدفع شريحة واسعة من السكان إلى تفضيل تلقي الرعاية الصحية في المستشفيات العمومية

4. نطاق نفوذ الأنشطة التجارية والخدماتية

1.4– نطاق نفوذ الأنشطة التجارية

من أجل تحديد نطاق نفوذ الأنشطة التجارية بمجال نفوذ مدينة الرباط قمنا بتركيب الخرائط الاشعاعية لهذه الأنشطة بما في ذلك إشعاع تجارة المواد الغذائية وإشعاع تجارة الحبوب داخل إقليم نفوذ مدينة الرباط.

تُعتبر التراتبية من الأساليب المهمة في تصنيف وتحليل العلاقات المكانية، إذ تبرز أهميتها في الكشف عن مستويات التراتب للخدمات والوحدات الإدارية على الصعيدين الترابي والخدماتي وكذلك التجاري. ومن خلال التراتبية القطاعية، يمكن تحديد مستوى الخدمة المدروسة وقياس مركزيتها، بالإضافة إلى ذلك، تُسهم هذه الآلية في توضيح البُعد المكاني لمركزية الوحدات الإدارية، مع تسليط الضوء على التباينات في توزيع الأنشطة التجارية وأدوارها الوظيفية، مما يعزز دورها في التنمية [12].

نلاحظ من خلال الخريطة (4) أن الأنشطة التجارية بمناطق النفوذ الترابي للرباط ترسم لنفسها نطاق نفوذ يتكون من ثلاث مستويات من نطاق النفوذ:

- نطاق النفوذ الأول: يتكون من 25 جماعة ترابية ، منها 7 جماعات ترابية (حسان، تواركة، يعقوب المنصور، السويسي، اليوسفية، أكدال–الرياض) تشكل مدينة الرباط و 18 جماعة ترابية قريبة شيئا ما لمدينة الرباط منها؛ أم عزة، المنزه، عين العودة، سيدي يحيى زعير، تمارة، الصخيرات، عين عتيق، الهرهورة، الصباح، مرس الخير (تشكل عمالة الصخيرات– تمارة)، و باب المريسة ، تابريكت، العيايدة، عامر، سيدي أبي القنادل، السهول، حصين، بطانة (تشكل عمالة سلا)، وهي بذلك تسدي خدمة كبيرة لعدد من السكان وتمتد على امتداد واسع نظرا لاستفادتها من طرق مواصلات جهوية ووطنية.
- نطاق النفوذ الثاني: يحيط مباشرة من الأول ويتكون من 19 جماعة ترابية تنتمي لإقليم الخميسات وهي؛ أيت علي أولحسين، الجوهرة–سيدي بوخلخال، آيت مالك، تيفلت، أيت قاسم، مولاي ادريس غبال، البراشوة، مرشوش، جمعة مول البلاد...(الخريطة4)، وهذا المستوى يهم عدد كبير من السكان ولا يبعد عن المركز الا بـ 61 كلم (المسافة بين الرباط وتيفلت) وبعض محاوره التجارة تجذبها مراكز حضرية أخرى كالقنيطرة، وبنسليمان.
- نطاق نفوذ ثالث: يتكون من 16وهي؛ أيت إيكو، أيت إيشو، أولماس، أيت ميمون، المصافيف، الكنزرة، سيدي عبد الرزاق.... (الخريطة4)، ويحيط بالمستوى الثاني مباشرة ويهم عدد قليل من السكان نظرا لبعده عن المركز من جهة، ويتأثر في تجارته مع المركز الحضري مكناس.

[12] Bonnefoy, J.L. (1993) : Fréquentation de commerces et services : approche de comportements communaux Mappemonde, n4 (spécial S.I.G), Montpellier p 42.

خريطة (4): تحديد نطاق نفوذ الأنشطة التجارية بالمناطق التابعة للرباط تجاريا

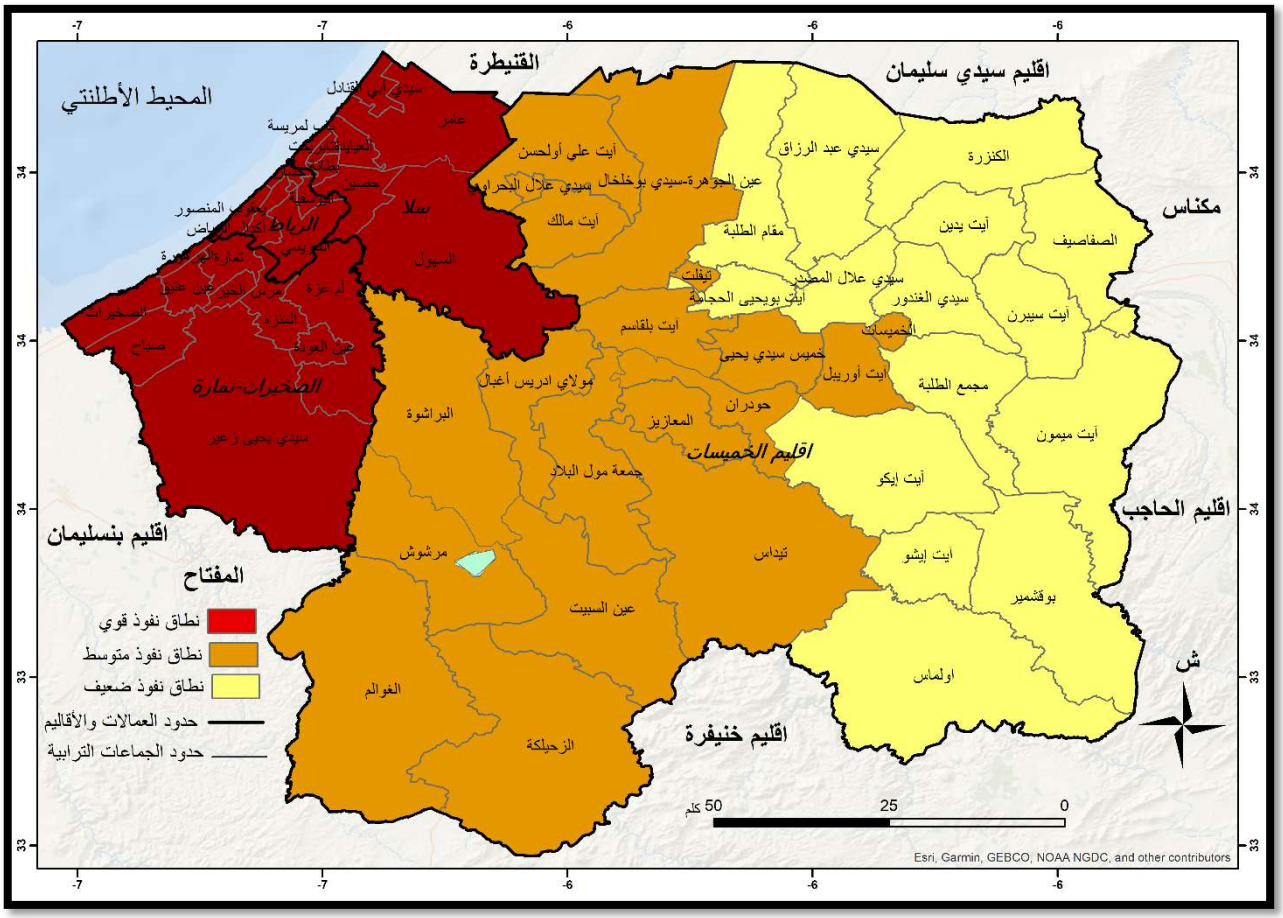

المصدر: التقسيم الإداري للمغرب 2024، وفق بحث ميداني، انجاز: عبد الفتاح حروش

2.4 نطاق نفوذ الأنشطة الخدماتية

يُعتبر اهتمام الجغرافي بالخدمات عنصرًا جوهريًا في تحسين فعاليتها، كما يشكل أساسًا رئيسيًا لتحديد المكاسب التي يجنيها الأفراد من هذه الخدمات .يُفهم من اختيار موقع خدمة ما أن هناك مجموعة معينة من الأفراد ستستفيد منها أكثر من غيرهم .ولتحديد هؤلاء المستفيدين، يتطلب الأمر دراسة المدخل الجغرافي لهذه الخدمات بناءً على توزيع السكان، وهو ما يُطلق عليه المؤشرالتوزيعي المكاني للخدمات.[13]

[13] Bailly A. Mailat D , (1988) : Le secteur tertiaire en question : activités de service, développement économique et spatial ; Economica paris p 78.

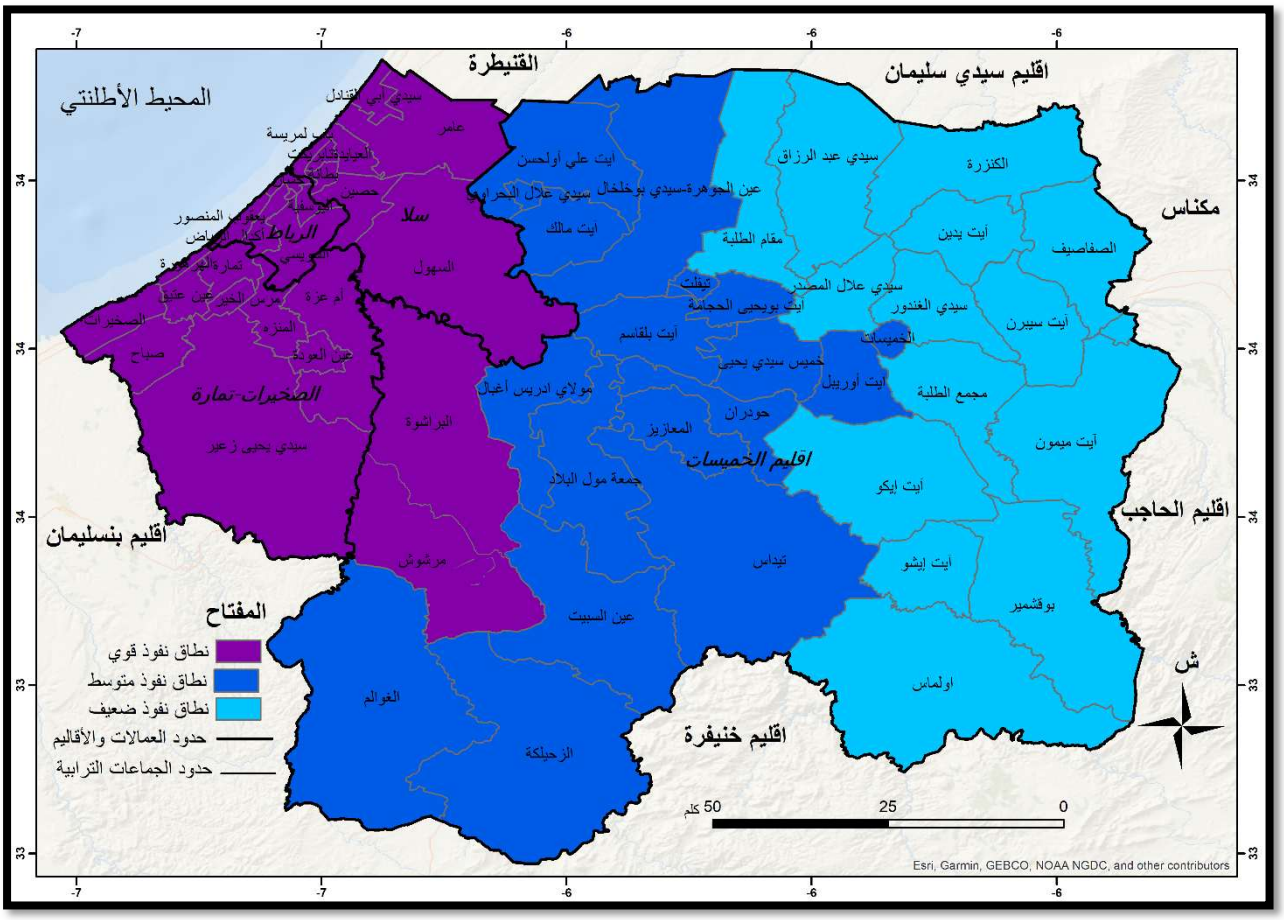

الخريطة (5): تحديد نطاق نفوذ الأنشطة الخدماتية بالمناطق التابعة للرباط

المصدر: التقسيم الإداري للمغرب 2024، وفق بحث ميداني، انجاز: عبد الفتاح حروش

لتحديد نطاق نفوذ الأنشطة الخدماتية بمجال نفوذ مدينة الرباط قمنا بتركيب الخرائط الاشعاعية لهذه الأنشطة بما في ذلك إشعاع الخدمات الخاصة واشعاع الخدمات العامة داخل مجال النفوذ ككل كما توضح ذلك الخريطة.

نلاحظ أن الأنشطة التجارية داخل مجال نفوذ مدينة الرباط ترسم لنفسها مجال إشعاع يتألف من ثلاث مستويات ترابية هي:

- نطاق النفوذ الأول: يتكون من 25 جماعة ترابية منها 7 جماعات ترابية تشكل مجال مدينة الرباط (حسان، تواركة، يعقوب المنصور، السويسي، اليوسفية، أكدال-الرياض)، و18 جماعة ترابية قريبة نسبيا من مدينة الرباط وهي؛ مرشوش، البراشوة، سيدي يحي زعير، صباح، تمارة، عين عتيق، الصخيرات، السهول، أم عزة، سيدي أبي القنادل...(الخريطة 5)، وتهم عدد كبير من السكان وتمتد على مجال واسع، نظرا لقربها من مركز المدينة وبالتالي فإن نفوذ المدينة في هذا المستوى قوي.
- نطاق النفوذ الثاني: يحيط مباشرة من المستوى الأول ويتكون من 18 جماعة ترابية وهي؛ عين السبيت، أيت قاسم، تداس، جمعة مول البلاد، أيت مالك، مولاي ادريس غبال، سيدي علال البحراوي، أيت على أولحسن...(الخريطة 5)، هذا المستوى يهم عدد كبير من السكان رغم بعده بحوال 61 كلم عن الرباط، لكن تبقى درجة نفوذ مدينة الرباط داخل هذا المجال متوسطة، نظرا لبروز مراكز منافسة كالقنيطرة.

- نطاق النفوذ الثالث: يتكون من 14 جماعة ترابية؛ أولماس، بوقشمير، أيت أيشو، أيت إيكو، مجمع الطلبة سيدي الغندور، مقام الطلبة، الكنزرة...(الخريطة 5)، ويحيط بالمستوى الثاني مباشرة ويهم عدد قليل من السكان وبالتالي فإن نفوذ مركز المدينة في هذا المستوى هو ضعيف جدا لان المناطق تنافسها مراكز أخرها كمدينة مكناس.

2.4- نطاق نفوذ مدينة الرباط

تختلف أهمية المدينة حسب موقعها داخل الشبكة الحضرية، وكذلك حسب وزنها الديموغرافي والاقتصادي، فالمدينة تتوفر على مجموعة من الأنشطة التجارية والخدماتية، التي تلعب دورا مهما في تنظيم مجالها.

الخريطة (6): نطاق نفوذ مدينة الرباط

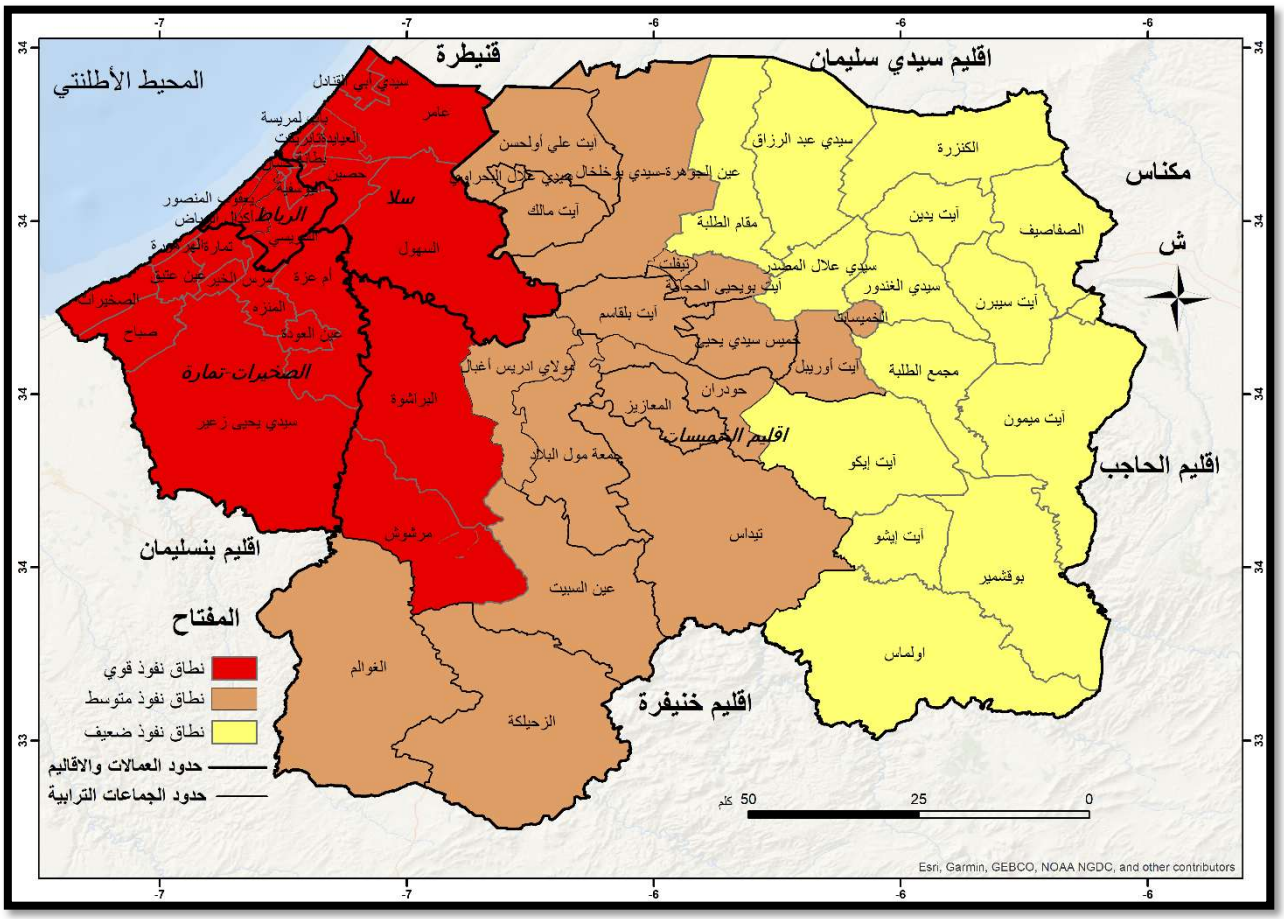

المصدر: التقسيم الإداري للمغرب 2024، وفق بحث ميداني، انجاز: عبد الفتاح حروش

نلاحظ من خلال الخريطة نطاق نفوذ مدينة الرباط، يمكن تقسيم هذا النطاق إلى ثلاث مستويات ترابية وهي:

- نطاق النفوذ الأول: مجال النفوذ القوي يتكون من 25 جماعة ترابية، منها 7 جماعات ترابية تشكل مدينة الرباط (حسان، توا ركة، يعقوب المنصور، السويسي، اليوسفية، أكدال-الرياض) و 18 جماعة ترابية تهيط بها وتتمثل في؛ أم عزة، السهول، الصخيرات، عين عتيق، تمارة، مرس الخير، صباح، سيدي يحي زعير، عين العودة، سيدي أبي القنادل...(الخريطة 6)، وهي بذلك تسدي خدمة لعدد

كبير من السكان المجاورين للمدينة بشكل مباشر، ويمتد اشعاعها على نطاق يحيط بالمدينة وبالتالي نفوذ المدينة في هذا المستوى يكون قويا نظرا لقوة وكثافة الاشعاع.

- نطاق النفوذ الثاني: وهو نطاق متوسط يحيط مباشرة من المستوى الأول و يتكون من 18 جماعة ترابية وهي؛ الزحيلكة، الغوالم، عين السبت، أيت قاسم، جمعة مول البلاد، أيت مالك، مولاي دريس غبال، سيدي علال البحراوي، أيت علي أولحسن، ...(الخريطة 6)، و يشمل هذا المستوى عدد مهم من السكان رغم بعده نسبيا عن المركز ومنافسة مراكز حضرية مجاورة كالقنيطرة. وبالتالي تبقى سيطرة الرباط على هذا النطاق متوسطة لان إشعاعها متوسط.

- نطاق النفوذ الثالث: يتكون من 14 جماعة ترابية تشمل أولماس، بوقشمير، أيت إيشو، أيت ميمون، أيت إيكو، مجمع الطلبة، سيدي الغندور، مقام الطلبة، الكنزرة،...(الخريطة 6)، هذا المستوى يشمل عدد قليل من السكان مقارنة بالمستويات الأخرى ويحيط بالمستوى الثاني، حيث يضعف نفوذ مركز المدينة في هذا المستوى نظرا لان هذه المناطق تنافسها مراكز أخرى بقوة كمدينة مكناس.

وهكذا يمكن التمييز بين ثلاث نطاقات داخل منطقة نفوذ مدينة الرباط:

نطاق تأثير مباشر لمدينة الرباط، حيث تقيم الرباط علاقات مباشرة دون اللجوء لوسائط.

نطاق تأثير غير مباشر، حيث ترتكز مدينة الرباط على مدن صغرى لبسط نفوذها.

نطاق التأثير المشترك، حيث تتقاسم الرباط ذلك النطاق مع أقطاب جهوية أخرى أكبر منها هي: سلا والقنيطرة من الشمال، والخميسات ومكناس من الشرق، وتمارة وبنسليمان من الجنوب.

خاتمة

كان هاجسنا طوال هذا العمل توضيح المقاربة المنهجية لدراسة العلاقات الحضرية الريفية من خلال نموذج مدينة الرباط مع إبراز دورها في تنظيم مجالها. وقد تم اختيار هذا الموضوع بناء على معايير متعددة ونعتقد في كل مراحل المقال أننا وصلنا إلى أهداف الدراسة، لكن لا ندعي أننا أحطنا بالموضوع من جميع جوانبه، أو قدمنا أجوبة شافية لكل التساؤلات التي يمكن طرحها في هذا الموضوع.

وهكذا استدعت مقاربة العلاقات الحضرية الريفية من خلال نموذج مدينة الرباط، اعتماد الجغرافية الاجتماعية في المعالجة والتحليل. وذلك بالنظر إلى ما توفره من إطار نظري يسهل معه فهم المجال من خلال المجتمع، كما أن اعتماد مقاربة كمية من خلال استعمال الواسع للأرقام كانت ضرورية، إذ بفضلها تم بلوغ مقاربة العلاقات الحضرية الريفية وتحديد التيارات ما بين مركز مدينة الرباط ومحيطها القروي خاصة والترابي عامة.

ومن خلال تحديدنا لنطاق نفوذ الأنشطة الخدماتية والتجارية يظهر أن مدينة الرباط ترسم لنفسها نطاق نفوذ داخل مجال امتدادها الإقليمي، وهذا النطاق يختلف باختلاف نوع الخدمة بحيث نجد أن نطاق نفوذ النشطة الخدماتية العمومية أكثر اتساعا من الأنشطة الخدماتية الخاصة، أما بالنسبة لنطاق نفوذ الأنشطة التجارية يصل تقريبا إلى جميع الجماعات الترابية المشكلة لنفوذ مدينة الرباط. هكذا يمكن التمييز بين ثلاث نطاقات داخل نطاق نفوذ مدينة الرباط: نطاق التأثير المباشر لمدينة الرباط حيث تقيم الرباط علاقات مباشرة دون اللجوء لوسائط، ونطاق التأثير غير مباشر حيث ترتكز مدينة الرباط على مدن صغرى مجاورة لبسط نفوذها.

ونطاق التأثير المشترك حيث تتقاسم مدينة الرباط ذلك النطاق مع أقطاب جهوية أخرى: القنطرة في الشمال، وتمارة في الجنوب والخميسات في الشرق، غير أنها تبقى المركز الرئيسي لتأثير.

المراجع والمصادر:

✓ مراجع باللغة العربة

- بالفقيه محمد وفضل الله عبد اللطيف (1984): ميكانزمات وحجم التطور الحضري بالمغرب: حالة التجمع الحضري الرباط-سلا، مطبعة المعارف الرباط.
- صديق عبد الوهاب (2019): تمدين الأحواز وانعكاساته السوسيو مجالية بالدار البيضاء: حالة مدينة الرحمة والنسيم، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني-الدارالبيضاء.

✓ مراجع باللغة الفرنسية

- Bailly A. Mailat D, (1998) : Le secteur tertiaire en question : activités de service, développement économique et spatial ; Economica paris.
- Beaujeu Garnier J. (1972) : Comparaison des centres villes aux USA et Europe, Caractéristiques et possibilités d'évolution ; Armand colin Annale de géographique urbaine, Ed Masson, Paris.
- Bonnefoy, J.L (1993) : Fréquentation de commerces et services : approche de comportements communaux Mappemonde, n4 (spécial S.I.G), Montpellier.
- Merenne-shoumakar B, (1996) : La location des services Nathan paris.
- Prost.M.A (1969) : LA hiérarchie des villes en fonction de leurs activités de commerce et de service, Ed Gauthier Villars, paris.
- Soufi, M (1982) : contribution à l'étude de l'organisation urbain du Gharb Maroc. Mémoire pour l'obtention de diplôme des études supérieurs en aménagement et urbanisme ; doctorat de 3éme cycle, université paris 1 panthéon Sorbonne.